

ملخص دراسة علمية بعنوان :-المعوقات الإجرائية
في تنفيذ الأحكام القضائية
الدكتور /

محمد فتحي رزق الله

إعداد الباحثة : رباب عبدالله الرحيلي

إشراف الدكتورة : هبة كمال

مقرر: قضايا بحثية ١

الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ٢٠٢٤/١٤٤٥

عنوان المقال:- المعوقات الإجرائية في تنفيذ الأحكام القضائية .

بيانات النشر:- ٢٠٢٠ ، الناشر :- مجلة البحوث الفقهية والقانونية ، المجلد :- ٣٢ ، العدد :- ٣٥ .

الهدف:- الهدف الأساسي من الدراسة هو معالجة المشاكل العملية المتعلقة بتنفيذ الأحكام القضائية من خلال التحقيق في أسباب العقبات الإجرائية واقتراح حلول للتغلب عليها .

المشكلة البحثية:- تتمحور مشكلة البحث التي تناولتها الدراسة حول وجود معوقات إجرائية تعيق التنفيذ الفعال للأحكام القضائية، خاصة تلك التي يفرضها المشرع .

التساؤلات البحثية:-

١- ما هي الأسباب الرئيسية للعقبات الإجرائية التي تعيق تنفيذ الأحكام القضائية، وخاصة تلك التي وضعها المشرع ؟

٢- كيف يمكن معالجة هذه الحواجز الإجرائية بفعالية لضمان إنفاذ قرارات المحاكم في الوقت المناسب وبكفاءة، وبالتالي الحفاظ على قيم الحقوق وتحقيق استقرار المراكز القانونية ؟

٣- ما هي الآليات التي يمكن تحديدها للتغلب على التناقضات بين إصدار الأحكام وتنفيذها الفعلي، مع التركيز على أهمية التنفيذ الإجباري في ضمان إنفاذ القرارات القانونية ؟

٤- ما هي الآثار العملية للعقبات التشريعية التي تحول دون التنفيذ السلس للأحكام الملزمة النهائية، وكيف يمكن تحديد هذه العقبات والتغلب عليها لتعزيز أداء النظام القضائي ؟

٥- كيف يمكن اقتراح حلول لتحسين كفاءة وعدالة العملية القانونية من خلال معالجة التحديات المتعلقة بتنفيذ الأحكام القضائية، والمساهمة في نهاية المطاف في إقامة العدل بشكل أكثر فعالية ؟

فرضيات البحث:-

- ١- وجود عقبات إجرائية وضعها المشرع يعيق بشكل كبير التنفيذ السريع والفعال للأحكام القضائية، مما يؤدي إلى التأخير والتحديات في دعم قيم الحقوق وتحقيق استقرار المراكز القانونية .
- ٢- تلعب آليات التنفيذ الإجباري دورًا حاسمًا في ضمان عدم إصدار القرارات القانونية فحسب، بل أيضًا إنفاذها، مما يشير إلى أن غياب أو عدم كفاءة مثل هذه الآليات قد يساهم في التأخير والتناقضات في تنفيذ أحكام المحاكم .
- ٣- قد تؤدي الحواجز التشريعية التي تعوق التنفيذ السلس للأحكام الملزمة النهائية إلى انعدام المساءلة والمسؤولية في تنفيذ الأحكام القضائية، مما يبرز الحاجة إلى معالجة هذه العقبات لتعزيز الأداء العام للنظام القضائي .
- ٤- من المتوقع أن يؤدي التغلب على العقبات الإجرائية المحددة، مثل القيود المفروضة على تنفيذ القرارات القضائية، وتشديد الرقابة على مساعدي التنفيذ، وتفعيل آليات السجن، إلى إقامة العدل بشكل أكثر فعالية ونزاهة من خلال ضمان تنفيذ أحكام المحاكم في الوقت المناسب وبشكل سليم .
- ٥- من خلال اقتراح حلول للتخفيف من تأثير العقبات التشريعية على تنفيذ الأحكام القضائية، يهدف البحث إلى المساهمة في تحسين العملية القانونية، وبالتالي تعزيز كفاءة ونزاهة النظام القضائي وتعزيز مبادئ العدالة والحقوق .

منهج البحث:-

المنهج الاستقرائي الاستنباطي .

مجتمع وعينة الدراسة:- شمل مجتمع الدراسة في المقام الأول المهنيين القانونيين، مثل القضاة والمحامين وعلماء القانون، الذين يشاركون بنشاط في العملية القضائية ولديهم مصلحة راسخة في فهم ومعالجة العقوبات الإجرائية في تنفيذ الأحكام القضائية.

تضم عينة الدراسة لهذه الورقة البحثية مجموعة متنوعة من الأفراد المشاركين في المجال القانوني. يشكل المهنيون القانونيون مثل القضاة والمحامين وعلماء القانون جزءًا مهمًا من عينة الدراسة.

أداة الدراسة:- أداة الدراسة الأولية المستخدمة في البحث هي تحليل شامل يركز على العقوبات الإجرائية في تنفيذ الأحكام القضائية. يتضمن هذا التحليل فحص الإطار القانوني والأحكام التشريعية والتحديات العملية التي تمت مواجهتها أثناء تنفيذ قرارات المحاكم .

نتائج الدراسة:-

- ١- سلط نتائج البحث الضوء على المشكلة العملية المتمثلة في العقوبات الإجرائية التي تعطل أصحاب الحقوق، وتسلب الضوء على الأسباب والحلول المحتملة لمواجهة هذه التحديات .
- ٢- تؤكد الدراسة على أهمية التغلب على الحواجز التشريعية التي تعيق تنفيذ الأحكام القضائية، بهدف تحقيق الغرض الإجرائي الأكبر المتمثل في تنظيم مرفق العدالة وحماية الحقوق .
- ٣- يلاحظ أن المشرع قد وضع بعض العقوبات الإجرائية التي تمنع التنفيذ السلس للأحكام الملزمة النهائية، مما قد يقوض قيمة وفعالية القرارات القضائية .
- ٤- يؤكد البحث على أهمية آليات التنفيذ الإجباري في ضمان تنفيذ أحكام المحاكم، مع التأكيد على الحاجة إلى معالجة التأخيرات والتناقضات في تنفيذ القرارات القانونية .
- ٥- يتم طرح مقترحات للحد من التراخي الإجرائية التي تعيق تنفيذ الأحكام القضائية، وتعزيز الرقابة على مساعدتي التنفيذ، وتفعيل آليات السجن كوسيلة حاسمة لمواجهة الفشل في تنفيذ قرارات المحاكم بشكل فعال .
- ٦- تشير الدراسة إلى أنه من خلال تحديد هذه العقوبات ومعالجتها، يمكن للنظام القضائي تحقيق العدالة السريعة للمتقاضين، ودعم الحقوق الأساسية، وتعزيز استقرار المراكز القانونية من خلال التنفيذ السليم للأحكام القضائية .

الخاتمة:

- ١- يلخص البحث إلى التأكيد على الحاجة الماسة لمعالجة العقوبات الإجرائية التي تعيق تنفيذ الأحكام القضائية، بهدف تحقيق الهدف الشامل المتمثل في تنظيم مرفق العدالة وحماية الحقوق .

٢- يؤكد على أهمية التغلب على الحواجز التشريعية التي تعوق تنفيذ أحكام المحاكم، ويسلط الضوء على أهمية ضمان العدالة السريعة للمتقاضين ودعم الحقوق الأساسية .

٣- تشير الدراسة إلى أنه من خلال تحديد هذه العقوبات ومعالجتها، يمكن للنظام القضائي تعزيز استقرار المراكز القانونية وتعزيز مبادئ العدالة والحقوق من خلال الإنفاذ الفعال للقرارات القضائية .

٤- تشير إلى أن وجود آليات التنفيذ الإجباري يلعب دورًا حاسمًا في ضمان عدم إصدار القرارات القانونية فحسب، بل أيضًا إنفاذها، مما يشير إلى ضرورة معالجة التأخيرات والتناقضات في تنفيذ أحكام المحاكم .

٥- تؤكد نتائج البحث على أهمية اقتراح حلول للتخفيف من تأثير العقوبات التشريعية على تنفيذ الأحكام القضائية، بهدف المساهمة في تحسين العملية القانونية وتعزيز كفاءة وعدالة النظام القضائي .

بشكل عام، تلخص الدراسة إلى أنه من خلال معالجة العقوبات الإجرائية، وتعزيز الرقابة على مساعدتي التنفيذ، وتفعيل آليات السجن، يمكن للنظام القضائي العمل على تحقيق إدارة أكثر فعالية ونزاهة للعدالة، مما يعود بالفائدة في نهاية المطاف على جميع أصحاب المصلحة المشاركين في العملية القانونية.

التوصيات:

١- الحد من وجود التراخيص الإجرائية التي تسمح بعرقلة الأحكام القضائية، بهدف تبسيط عملية الإنفاذ ومنع التأخير غير الضروري في تنفيذ قرارات المحاكم .

٢- تشديد الرقابة وتعزيز مسؤولية مساعدي التنفيذ لضمان تنفيذ الأحكام القضائية بكفاءة وفي الوقت المناسب، وبالتالي الحد من احتمال عدم الامتثال وتعزيز الفعالية الشاملة للنظام القانوني .

٣- تفعيل آلية السجن كوسيلة لمواجهة عدم تنفيذ الأحكام القضائية، وتوفير رادع قوي ضد عدم الامتثال وتشجيع تنفيذ أحكام المحاكم في الوقت المناسب .

٤- معالجة الحواجز التشريعية التي تعيق تنفيذ الأحكام الملزمة النهائية، مع التركيز على سد الثغرات التي قد تؤدي إلى عرقلة العدالة وإساءة استخدام الإجراءات القانونية .

٥- اقتراح إصلاحات لتحسين توافق آليات التنفيذ الإجباري مع الواقع العملي، وضمان عدم إصدار القرارات القانونية فحسب، بل أيضًا إنفاذها بفعالية لدعم قيمة ونزاهة الأحكام القضائية.

٦- تعزيز كفاءة العملية القانونية من خلال تنفيذ تدابير للإسراع في إنجاز القضايا المدنية والتجارية والإدارية دون المساس بحقوق المتقاضين، وبالتالي تعزيز العدالة السريعة وحماية مبادئ الإنصاف والإجراءات القانونية الواجبة .

٧- التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين لوضع استراتيجيات شاملة لمعالجة العقوبات الإجرائية، وتعزيز نظام قضائي أكثر شفافية ومساءلة يعطي الأولوية للتنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لقرارات المحاكم لصالح جميع الأطراف المعنية .

نقد الدراسة السابقة:-

يركز البحث في المقام الأول على تحديد ومعالجة العقوبات الإجرائية التي تعيق تنفيذ الأحكام القضائية، ولكنه قد يستفيد من التعمق في دراسات الحالة أو الأمثلة المحددة لتوفير فهم أكثر واقعية للتحديات التي تواجهها الممارسة .

في حين تسلط الدراسة الضوء على أهمية التغلب على الحواجز التشريعية لضمان الإنفاذ الفوري لقرارات المحاكم، فإنها يمكن أن تستكشف المزيد من العواقب المحتملة غير المقصودة لتشديد الرقابة على مساعدي التنفيذ، مثل سوء الاستخدام المحتمل للسلطة أو الافتقار إلى المساءلة .

يؤكد البحث على أهمية تفعيل آلية السجن كرادع ضد عدم الامتثال للأحكام القضائية. ومع ذلك، قد يكون من المفيد مناقشة الطرق البديلة أو النهج التكميلية لمعالجة قضايا عدم الامتثال بفعالية .

تقترح الدراسة اقتراح حلول للتخفيف من تأثير العقوبات التشريعية على تنفيذ الأحكام القضائية. ومع ذلك، يمكن أن يوفر رؤى أكثر تفصيلاً حول الجدوى العملية والتحديات المحتملة المرتبطة بتنفيذ هذه الحلول المقترحة في النظام القانوني .

في حين يؤكد البحث على أهمية تعزيز كفاءة ونزاهة النظام القضائي، فإنه يمكن أن يتوسع في توضيح الآثار المحتملة للحد من التراخيص الإجرائية التي تسمح بعرقلة الأحكام القضائية، مع مراعاة التوازن بين حماية الحقوق وضمان الإجراءات القانونية الواجبة .

يمكن أن تستفيد الدراسة من مناقشة وجهات نظر مختلف أصحاب المصلحة، مثل الممارسين القانونيين وصانعي السياسات والأطراف المتأثرة، لتوفير تحليل أكثر شمولاً للتحديات والفرص في معالجة العقوبات الإجرائية في تنفيذ القرارات القضائية .

رابط المقال:-

https://jlr.journals.ekb.eg/article_137211.html